الحكم الراشد في الجزائر من خلال الصحافة المستقلة

عبد الكريم قلاتي
أستاذ مكلف بالدروس، جامعة التكوين المتواصل

المقدمة

لقد ارتبط مفهوم حرية التعبير بصفة عامة وحرية الإعلام بصفة خاصة بمفهوم الديمقراطية، فقد ظهرت وسائل الإعلام المستقلة في العالم الغربي مباشرة مع قيام كياناتها السياسية كدول، مع اختلاف في أزمنتها وكيفيات قيامها، وكذا تطورها من دولة إلى أخرى، وأصبحت حرية التعبير في هذه الدول من أكثر الحريات شرعية وأهمها، وازدادت هذه الأهمية وتعاظم دورها بتقدم المجتمعات وازدهارها وما صاحبه من تطور في الوسائل التكنولوجية وانتشار المعلومات وسرعة نقلها وإيصالها إلى الأفراد بتنوع وسائل الإعلام وتطورها. فالحرية في الفكر الغربي تنتمي أساسا إلى الفرد .

أما دول العالم الثالث باختلاف أنظمتها السياسية واتجاهاتها الأيدلوجية، فإن ظهور الإعلام المستقل جاء متأخرا، واتجهت هي الأخرى نحوى الانفتاح الاقتصادي وسياسة السوق الحر وما يتبع ذلك من ليبرالية في الخط السياسي وتبنى الديمقراطية كمنهج سياسي من خلال إقرار التعددية الحزبية والفصل بين السلطات والتداول على السلطة وحرية التعبيروغيرها من مبادئ الديمقراطية. فظهرت الصحف المستقلة والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات الحرة وغيرها.

وعلى غرار باقي الدول التي حدثت فيها تغيرات سياسية، فإن أحداث أكتوبر في الجزائر (1988) كانت بمثابة منعرج حاسم للنظام السياسي القائم ومهّد ت للتغّيير

في نمط تسيير الدولة. كما تعتبر هذه الأحداث بمثابة رد فعل الطبقات الاجتماعية وتعبيرا منها لرفض العلاقة التي كانت قائمة بين المواطن والسلطة والمتمثلة في الوصاية السياسية وفرض الفكر الإيديولوجي وتهميشها للمبادرات الداعية للتغيير أو الإصلاح ورفضها لمبدأ التداول على السلطة. إلاّ أن تلك الأحداث لا يمكن اعتبارها بأنها قد ثبتت دعائم الديمقراطية بل تعد كفاحا من نوع جديد للحصول على الحريات الفردية والجماعية من جهة، ونقطة انطلاق لمشروع سياسي جديد مبني على مبدأ التداول على السلطة والشرعية الدستورية.

الإشكالية

- إن حرية التعبير والإعلام الحر والتعددية الفكرية من بين أهم المؤشرات التي يقوم عليها الحكم الراشد. وكذا دور الإعلام في ترسيخ هذا المفهوم ومكانته الهامة والإستراتجية بين مختلف الشركاء في البناء الديمقراطي (الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص) ومدى تأثيره في هذه العلاقة.

- أن الصحافة المستقلة في الجزائر قد أثبتت وجودها من خلال الحجم الكبير للسحب اليومي والأسبوعي وهو يدل على حجم القراء الذين يتابعون الأحداث من خلال الصحافة، أكثر من 3,5 مليون نسخة يوميا ،(ثلاثة جرائد يومية ناطقة بالعربية تسحب أكثر من 500.000 نسخة لكل واحدة منها وهي الخبر ، الشروق، النهار)، هذا من حيث السحب أما من حيث العناوين فنجد أكثر من 80 جريدة يومية لحوالي 35 مليون نسمة(بينما كان عدد العناوين مجتمعة سنة 1989 لا يتعدى14 عنوان فقط). مقابل 06 يوميات فقط لأكثر من 60 مليون نسمة في فرنسا على سبيل المثال[1] .إن واقع هذه الصحافة المستقلة والمراحل التي مرت بها يستدعي الوقوف عليها وتحليل الوضعية الإعلامية في الجزائر من خلالها وتوضيح طبيعة العلاقة التي سادت بين الإعلام المستقل ومختلف الشركاء من جهة وبين الإعلام المستقل والنظام السياسي من جهة أخرى وأن هذا التحليل وهذه الدراسة تتيح لنا الفرصة من استنباط دور هذا الإعلام ومساهمته في تشييد البناء الديمقراطي للدولة من خلال ترسيخ مفهوم الحكم الراشد. وعلية فإن إشكالية هذا البحث تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي: كيف ساهمت الصحافة المستقلة من خلال الخطاب الإعلامي في ترسيخ الحكم الراشد في الجزائر؟

(1) RSF Reporters Without Borders Press Freedom Index http://www.rsf.org

- **تعيين مجتمع البحث :** يعتبر مجتمع البحث إطار الوثائق الذي يحتوي على مجال العينة محل التحليل، وهو يتمثل في دراستنا هذه في مجموع الصحف المستقلة في الجزائر خلال مدة الدراسة التي حددت بـ05 سنوات (2003-2007).

إن تخصيص دراسة الصحافة المستقلة بهذا البحث قد تم بناءا على الاعتبارات الموضوعية التي تم التطرق إليها في المقدمة. وتم إجراء اختبارات أولية باستعمال أسلوب المقارنة وأدوات تحليل المحتوى للتأكد من سلامة هذه الاعتبارات ومساعدتها لفرضيات حيث قمنا بدراسة محتوى صحيفة عمومية وصحيفة مستقلة لمدة سنة (2003) وتم إحصاء جميع القضايا المتعلقة بموضوع الحكم الراشد ومقارنة كمية لهذه المادة. وقد اتضح لنا الفارق الشاسع في حجم ونوعيته هذه القضايا وكذا طريقة وكيفية المعالجة بين الصحيفتين.

حيث أن محتوى الصحيفة المستقلة الخاص بموضوع الحكم الراشد كان يمثل حجما أكبر بكثير مما هو عليه في الصحيفة العمومية كما أن القضايا المطروحة والمدرجة ضمن المفهوم الحكم الراشد في الصحيفة المستقلة كانت متعددة وتمثل كل المواضيع بينما كانت في الصحيفة العمومية محدودة. أما طريقة المعالجة لمواضيع الحكم الراشد في الصحيفة العمومية فكانت في اتجاه واحد وبطريقة معينة، بينما تعددت في الصحيفة المستقلة فكانت إخبارية تحليلية نقدية وكانت معارضة في حين ومؤيدة في حين آخر ومحايدة في بعض الأحيان.

هذه النتائج قد دعمت الاعتبارات القائمة على اختيار مجتمع البحث والمتمثل في الصحافة المستقلة.

العينة المعتمدة في التحليل

حدّدت العينة المعتمدة في التحليل من الصحافة المستقلة في جريدتين. واحدة ناطقة باللغة العربية وهي جريدة الخبر والأخرى ناطقة بالفرنسية وهي جريدة الوطن وقد تحكم في هذا الاختيار المعايير التالية:

معيار اللغة: لقد قمنا باختيار يومية ناطقة بالعربية وأخرى بالفرنسية باعتبارهما يمثلان اتجاهين ثقافيين هامين من المجتمع والطبقة السياسية .

معاير السحب: بناءا عليه قمنا باختيار عنوانين من بين 04 عناوين يومية الأكثر سحبا (الخبر، الوطن، الشروق، Le Quotidien d'Oran)

معايير التجربة الإعلامية : لقد وقع الإختيار على جريدة الوطن والخبر من بين الأربعة يوميات الأكثر سحبا اعتبارا لقدمهما في المجال الإعلامي فهما أي الوطن والخبر من بين الجرائد المستقلة الأولى التي خاضت معترك التعددية الإعلامية ومرت بمختلف المراحل واكتسبت تجربة وخبرة إعلامية معتبرة.

معيار التوزيع : تعتبر الخبر والوطن يوميتين وطنيتين تصدر في عدة مناطق. الوسط، الشرق، الغرب في آن واحد وهو ما يسمح لها بالوصول إلى الجهات والمناطق الداخلية وكل فئات المجتمع.

المعيار الاستقلالية الاقتصادية : تملك اليوميتين شركة طباعة خاصة بهما كما تملك شبكة توزيع خاصة ، وتملك الخبر مقرا خاصابها، مما يعطيهما أكثر استقلالية ويجعلهما بمنأى عن الضغوطات والعراقيل الاقتصادية.

معيار التنوع : تشمل الجريدتين إضافة إلى اليومية عدة منشورات تابعة لها (الخبر – الأسبوعي – الخبر الثقافي) (الوطن اقتصادي – الوطن الثقافي – الوطن العقاري – الوطن سينما، وهي مطبوعة إضافية أسبوعية توزع مجانا مع اليومية).

معيار الموضوعية : تمتاز الجريدتين بدرجة عالية من لإحترافية في تقديم المعلومات ، وبالموضوعية في معالجة القضايا. حيث لايظهر من خلال الطريقة في عرض الأخبار الميل الصريح إلى اتجاه سياسي أو إيديولوجي معين. كما أنها تستعمل لغة إعلامية راقية وأسلوب لغوي نظيف.

معيار تنوع الأساليب الصحفية : تستعمل الجريدتين معظم الأساليب الصحفية المعروفة مع التركيز على الخبر الصحفي باعتباره أساس المادة الإعلامية التي تقوم عليها مختلف الأساليب الأخرى، وقد نجد في كثير من الأحيان كل الأساليب مستعملة في عدد واحد مما يعطي للقارئ زخما كبير من المادة الإعلامية والمعالجة بعدّة طرق، يجد كل واحد فيها مبتغاه ، وتستطيع الجريدة من خلال هذا التنوع تمرير الرسالة الإعلامية السياسية الاقتصادية المقصودة.

أدوات الدراسة

بناءا على إشكالية الدراسة والفرضيات المعتمدة وبناءا على ما تهدف الوصول إليه من نتائج استلزم على الباحث استعمال أداة تحليل المضمون كأداة أساسية

لتحقق أهداف هذه الدراسة لأنها من أنجع الوسائل لدراسة و تحليل المواضيع المطروحة في الصحافة ، والوصول إلى البناء جدول القضايا المتضمنة فيها حيث يعد تحليل المضمون من بين الإجراءات القليلة التي سخرت خصيصا لدراسة الأحداث الاتصالية[2]

فئات التحليل: بما أن الفئة هي «قسم يجمع أشياء تمتلك خصائص مشتركة جمعتها في ذلك القسم»[3] وأن عملية وضع الفئات هي «عملية ترمي إلى ترتيب الأشياء أو الأشخاص تحت نفس القسم»[4] يكون مرتبطا في وجوده بأهداف البحث. ولا يخضع للأي تصنيف نمطي جاهز يجب العمل به. وإنما يظهر من خلال الدراسات العديدة التي أجريت في هذا الحقل. فقد تتطلب الفئة وللضرورة الخاصة بالتحليل، أن يقسّمها الباحث إلى مؤشرات عندما لا تجمع الفئة المختارة كل المعنى الذي يحمله المضمون.ولذالك فإن أقدر الفئات على بلوغ هذا الهدف هي فئة الموضوع التي تتناول مضمون المواد الإعلامية والاتصالية، أي ما قيل من كلمات ومعاني واتجهات وقيم.

1- الصحافة المكتوبة في الجزائر

1-1 - الصحافة العمومية

ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري، تركة ثقيلة في جميع المجالات. فعشية إعلان استعادة الاستقلال الوطني في جويلية 1962. كان الوضع السياسي والاقتصادي يتمثل فيما يلي: أجهزة إدارية مشلولة، اقتصاد وطني مخرّب، أوضاع اجتماعية متردية وارتفاع نسبة الأمّية. فجاء دور الإعلام لتوعية الجماهير ولوضع حد لهذه المشاكل ومن هنا كانت الانطلاقة نحو خلق منظومة إعلامية متكاملة مرت بأربع مراحل :

(2) Jean de Bourille, l'analyse de contenu des médias, de la problématique au traitement statistique. Deboeck université : 2000. P :09.

(3) IBID. p : 155.

(4) Henriette Black, grand dictionnaire de psycologie. Paris. Larousse. 1994. p :117.

1- 2- الصحافة المستقلة

نشأت الصحافة المستقلة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، شأنها في ذلك شأن الصحافة الجزائرية عموما، مما جعلها تعيش خاضعة لنظامه. و هو ما يسفر أيضا وصفها بصحافة المقاومة في أغلب الأحيان، فهي كانت تقلق من حيث رسالتها وأهدافها الوجود الفرنسي ومصالحه في الجزائر، سيما بعد أن اتسع نطاق توزيعها ونسبة سحبها. و بذلك فإن ميلاد الصحافة المستقلة في الجزائر ليس وليد مرحلة التعددية وليس مرتبطا بقانون الإعلام لعام 1990، اللذان في حقيقة الأمر أعادا الاعتبار للصحافة المستقلة التي كانت موجودة قبل الثورة التحريرية. وتم تجميد نشاطها من قبل الاستعمار نظرا للدور الذي كانت تلعبه في توعية الجزائريين ثم عمدت القوانين الرسمية للدولة الجزائرية والممارسات السلطوية في عهد الاستقلال إلى تغييبها وتكريس واقع إعلامي آخر، مغاير تماما للواقع الإعلامي ما قبل الاستقلال[5].

2- الحكم الراشد

لقد أدى طرح مفهوم الحكم الراشد في أدبيات المؤسسات الدولية المالية منها والسياسية، إلى دفع بعض المحاولات الأكاديمية لتعريف هذا المصطلح وتحديد الأسباب التي أدت إلى ظهوره، واختبار أهميته التحليلية. وقد ركزت هذه التعريفات على بعض الأبعاد . فأبرزت بعض التعريفات عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني كأحد العناصر الأساسية في تعريف الحكم الراشد، ويأتي في إطار ذلك تعريف (مورتن بوس Morten Boos) الذي اعتبر أن الحكم الراشد يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة. ويتضمن بذلك المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الرسمية التي تعمل في المجال العام[6]. كما يأتي في هذا الإطار تعريف (هرميت السنهانسHurmut Elsenhans)الذي اعتبر أن الحكم الراشد هو فن إدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وقد ركزت مثل هذه التعريفات على أن مفهوم الحكم الراشد يتجاوز الحكومة

(5) نصر الدين لعياضي. الخبر الصحفي في الجرائد اليومية الصادرة باللغة العربية. ، ص 194.

(6) Pierre jacquet. Jean pisani ferry. Gouvernance mondiale. Paris 2005. ed. Delagrab. P :108

أو الأجهزة الحكومية الرسمية[7].

وركزت إسهامات أخرى على الأهمية التحليلية للمفهوم، ويأتي على رأس هذه الإسهامات كتابات جوران هايدن Goran Hyden، الذي يرى أن مفهوم الحكم الراشد يرتبط بمفهوم النظام بمعنى Regime. أي أنه ينصرف إلى قواعد اللعبة السياسية، ويحدد مجموعة القواعد الأساسية التي تنظم المجال السياسي. وبذلك يختلف المفهوم عن مفهومي الدولة والحكومة. كما أن المفهوم من جهة نظره يحل مشكلة الفصل التعسفي بين الدولة والمجتمع، لأنه يهدف إلى صياغة وإدارة مجموعة من القواعد التي تعمل في إطارها الدولة والمجتمع المدني معا، وهذه القواعد هي التي تترجم فيما بعد إلى دساتير وقوانين وتنظيمات إدارية

كما تحاول بعض الاتجاهات الأخرى وضع تعريف شامل للمفهوم عن طريق تحديد عدة مستويات له. فقد حدد ادريان ليفتويش Adrian Leftunith على سبيل المثال ثلاث مستويات للحكم الراشد.

المستوى الأول : مستوى هيكلي ينصرف إلى القواعد العامة التي تحدد توزيع السلطة السياسية والاقتصادية في المجتمع، وهو في ذلك المستوى يتشابه، كما أكد جوران هايدن، مع مفهوم النظام بمعنى régime والذي يشير إلى مجموعة القواعد الحاكمة للعلاقات الاقتصادية والسياسية.

المستوى الثاني : مستوى سياسي ينصرف إلى القواعد الحاكمة للنظام السياسي ويفترض أن يتسم الحكم الراشد في هذا المستوى بوجود نظام يتمتع بالمشروعية ويعتمد في سلطاته على تفويض ديمقراطي من الجماهير، ويقوم على مبادئ التعددية والفصل بين السلطات.

والمستوى الثالث : مستوى إداري يقضي وجود قسط رشيد من الإدارة ووجود جهاز للخدمة المدنية يستمتع بالكفاءة والاستقلالية والشفافية ويخضع للمساءلة[8].

(7) Garry stoker. Cinq propositions . Revue internationales des sciences sociales. N°155. mars 1998. P :20.

(8) Ibidem. P.P : 38-39.

2- 2- مؤشرات الحكم الراشد

في عام 1997 بدأ بعض خبراء البنك الدولي (دانيـــال كوفمـــــــــان Daniel Kaufman وآرت كراي Aart Kraay) محاولة جادة لوضع مؤشرات محددة لمفهوم الحكم الراشد. وقد وضع هؤلاء تعريفا محددا للحكم الراشد بأنه «مجموعة القواعد والمؤسسات التي تمارس على أساسها السلطة في الدولة» ويشمل هذا التعريف ثلاثة أبعاد وهي:

- العملية التي يتم من خلالها اختيار ومراقبة وتغيير الحكومات.

- مدى قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات ناجحة.

- مدى احترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم تفاعلاتهم الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ترجمت هذه الأبعاد إلى مؤشرات تم تصنيفها في ستة (6) فئات تتعلق كل فئتين ببعد من الأبعاد السابقة

فئتان تتعلقان بمراقبة وتغيير الحكومات: وتضم مؤشرات تتعلق بالمشاركة والمساءلة (وهي مؤشرات تقيس إلى أي مدى يستطيع المواطنون المشاركة في اختيار حكوماتهم، مدى استقلال وسائل الإعلام ومراقبتها للقائمين على السلطة ومساءلتهم عن أفعالهم) ومؤشرات تتعلق بالاستقرار السياسي وهي مؤشرات تتعلق باحتمال تهديد وضع الحكومة أو الانقلاب عليها بوسائل غير شرعية أو غير دستورية أو بالعنف وإمكانية إدخال إصلاحات مشوهة أو مصطنعة تؤثر على استمرارية السياسات، وتقيد قدرة المواطنين على اختيار وتغيير القائمين على السلطة.

فئتان تتعلقان بقدرة الحكومة على تشكيل وتنفيذ السياسات الناجحة وتضم مؤشرات تتعلق بالكفاءة الحكومية (كفاءة الخدمات العامة والكفاءة البيروقراطية، وكفاءة الخدمة المدنية واستقلالها عن الضغوط السياسية، ومدى التزام الحكومة بتحقيق الالتزامات التي أعلنتها). ومؤشرات تتعلق بالكفاءة التنظيمية وتركز على السياسات ذاتها وتتضمن قياسا للإجراءات التي لا تدعم آليات السوق الحر مثل تحديد الأسعار أو الأعباء التي تفرضها القواعد التنظيمية المعقدة في مجالات التجارة الخارجية والاستثمارات وغيرها.

فئتان تتعلقان باحترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم تعاملاتهم وهما مؤشرات تتعلق بحكم القانون (قياس معدل الجرائم وفاعلية الأجهزة القضائية والقدرة على تنفيذ وتفعيل العقود). ومؤشرات تتعلق بمكافحة الفساد والسيطرة عليه سواء حالات الفساد الصغرى المتكررة (الرشوة في المصالح العامة)، أو حالات الفساد الكبرى في المجال السياسي، وسعى النخبة إلى السيطرة على ثروات الدولة[9]. وتبرز أهمية هذه المحاولة بصفة خاصة لهذا العمل في تفعيل مفهوم الحكم إلى مؤشرات فرعية محايدة، ثم اختيارها من ضمن مؤشرات وضعتها 25 مؤسسة مختلفة، ويمكن الاستعانة ببعض هذه المؤشرات للتعرف على مدى كفاءة أسلوب الحكم في دول الجنوب دون أن يعني ذلك بالضرورة إمكانية الاعتماد على النتائج والتحذيرات التي وضعها خبراء البنك الدولي. حيث يرى بعض المحللين أن هذه المؤشرات والنتائج تحكمية ذاتية، وأنه يمكن أن يختلف تقدير مدى تقدم الدولة في هذه المؤشرات.

ولتحليل مؤشرات الحكم الراشد لا بد من الإشارة لخصوصيات هذه المؤشرات والمتمثلة في:

- أن هذه المؤشرات ضرورية وكافية للدلالة وبأسلوب مؤكد من خلال استغلال كل المعطيات والمعلومات

- أنها حساسة أي يمكن أن تتأثر بكل تغيير حتى وإن كانت شدته وكثافته ضعيفة

- أنها واضحة أي لا بد وأن تكون هناك مصداقية في الأهداف المرجوة

- أنها قابلة للقياس ومتاحة بصفة دورية في فئة عشوائية عريضة، سواء من الأطر القانونية والسياسية والتشريعية أو من الميول لدى المواطنين باعتبارهم من الروافد الأساسية لأجل ترسيخ مفهوم الحكم الراشد في البلد.

2- 3- تطبيقات الحكم الراشد في الجزائر من خلال تقييم آلية المراجعة الذاتية من طرف النظراء MAEP

كانت الجزائر من بين الدول السباقة في الانضمام إلى آلية مراجعة النظراء، وذلك باعتبارها من الدول المؤسسة لمبادرة النيباد. وقد تجسد هذا الالتزام بإنشاء

(9) Daniel Kaufman et Al. Governance matter III. Governance indicators. 1996-2002. the world bank. May 2003. www.http/worldbank.org , consulter le 15/03/2009

اللجنة الوطنية للحكم الراشد CNG في مارس 2005، تمهيدا لبداية عملية المراجعة من طرف النظراء والتي قبلت الجزائر بالخضوع إليها. وقد جاءت زيارة السيدة Marie Angelic Savane عضوه مجموعة الشخصيات البارزة Panel في 21جويلية 2005 للجزائر لترتيب بداية هذه العملية. بدأت عملية المراجعة من طـــرف النظـــراء في 10 نوفمبر 2005 بزيـارة بعثـــة مراجعـــة البلـــد Mission d'évaluation Du Pays ، وتتكون هذه البعثة من فريق يضم 21 شخصية يمثلون 14 دولة إفريقية، وهم أعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية أو في أمانة آلية مراجعة النظراء، أو متخصصون من المؤسسات التي لها شراكة إستراتجية مع مبادة النيباد (BAD. CEA. PNUD) إضافة على متخصصين مستقلين في المحاور الأربعة التي حددتها الآلية ضمن أهداف ومؤشرات الحكم الراشد.

3ـ معالجة موضوع الحكم الراشد في الصحافة المستقلة

3ـ 1ـ تشخيص لجريدتي الخبر والوطن

جريدة الخبر : صدر أول عدد لجريدة الحبر في الفاتح من شهر نوفمبر 1990 بفضل إرادة مجموعة من الصحفيين الشباب. وكان هذا بداية إنفتاح إعلامي وفضاء لحرية التعبير السياسية، الإجتماعية والثقافية. وتوظف 215 شخصا منهم 90 صحفيا دائما وثلاث مصورين وكاريكاتوريين. تملك جريدة الخبر 48 مكتبا عبر التراب الوطني و07 مكاتب في بلدان عربية وأجنبية، وأكثر من 100 مراسل عبر التراب الوطني ،

جريدة الوطن اليومية : بدأ مشروع إنشاء صحيفة الوطن يأخذ طريقه ليتجسد فعليا في الثامن أكتوبر 1990 حين صدر العدد الأول للصحيفة و قد تمكن هؤلاء الصحافيون العشرون الذين قدموا من صحيفة المجاهد من فرض وجودهم على الساحة الإعلامية الوطنية و الدولية التي تتميز بالجدية و تأثيرها على عديد كبير من القراء التي تمكنت من جلبهم بفضل الخبرة و الإحتراف الصحفي و هنا يكمن سر نجاح هذه الصحيفة في وقت زمني قصير رغم قلة الإمكانيات.

3- 2- معالجة مفهوم الحكم الراشد في جريدة الخبر اليومية

3-2-1- التحليل العام لفئة الموضوع

يعتبر عدد مواضيع الحكم الراشد مقارنة بعدد مواضيع المادة المطبوعة هو المحدد لمدى اهتمام الجريدة بهذا الموضوع، بغض النظر عن نوعية هذا الاهتمام واتجاهه وشكله. وقد بلغ عدد مواضيع المادة المطبوعة في جريدة الخبر اليومية 4171 موضوعا خلال فترة الدراسة، و كانت في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى .أما عدد مواضيع المادة الخاصة بموضوع الحكم الراشد، فقد بلغت في عينة الدراسة 847 موضوعا من بين 4171، أي بمعدل قدر ب 20.30 % من المادة المطبوعة خلال فترة الدراسة. وهي بذالك تعتبر نسبة مقبولة جدا يمكن الاعتماد عليها في إعتبار موضوع الحكم الراشد قد أخذ من إهتمام الجريدة قسطا وافرا، ويسمح لنا بالإستدلال كذلك بهذه النسبة على أهمية هذا الموضوع في التحليل الإعلامي لهذه الجريدة.

من خلال تحليل الاستنتاجات الجزئية والكلية يمكن الوصول إلى بعض الملاحظات والنتائج العامة والمتمثلة في :

أن نسبة المادة المطبوعة قد ارتفعت خلال فترة الدراسة بشكل كبير وكان هذا الارتفاع تصاعديا من سنة إلى أخرى.

أن الارتفاع في نسبة المادة المطبوعة لم يؤدي بالضرورة إلى الارتفاع في نسبة مادة موضوع الحكم الراشد. حيث أن هذه الأخيرة كانت في الإتجاه المرتفع ثم انخفضت ثم عاودت الارتفاع، فكانت إذن متذبذبة و بالتالي هي ليست مرتبطة بحجم المادة المطبوعة بقدر ما هي مرتبطة بالأحداث والوقائع في المجتمع بمختلف مكوناته.

-أن نسبة 28.51 % الممثلة للمعدل العام خلال سنوات الدراسة مقارنة بالمادة المطبوعة هي نسبة مقبولة تسمح بالتأكيد على أن موضوع الحكم الراشد قد اخذ حيزا هاما في أعمدة وصفحات جريدة الخبر المعنية بالدراسة.

2-2-3- تحليل فئة الموضوع حسب المؤشرات

مؤشر محاربة الفساد

فيما يخص عينة الدراسة فان الملاحظة الأولى تتمثل في النسبة الضعيفة نوعا ما 11.74% من مجمل عدد المواضيع ، حيث أنها تحتل المرتبة الخامسة وذلك رغم أهمية هذا المؤشر وحساسيته في مجال الحكم الراشد. لم تعطي إذن جريدة الخبر لأهمية اللازمة لهذا المؤشر ويعود ذلك كما قيل في سابق إلى حساسيته وتشعب أطرافه وإمكانية الوقوع في مشاكل مع السلطة وأجهزتها القانونية في حالة التعرض له بحكم المادة 40 و 44 من قانون العقوبات، رغم ذلك فانه من خلال تحليل معطيات الجداول المكونة لهذا المؤشر يلاحظ أن عنصر الاختلاس قد استحوذ على اكبر عدد من المواضيع (17 موضوعا مقابل 3 مواضيع لعنصر الرشوة وموضوع واحد للشفافية) المخصصة لمؤشر محاربة الفساد بنسبة عامة تقدر بـ 11.48%، هذه النسبة تعتبر هامة خاصة إذا تم ربطها بالمشهد السياسي والاجتماعي في تلك الفترة، حيث كان الاتجاه العام يشير إلى أن القضاء على الفساد وتحقيق الحكم الراشد لا يمكن أن يتم إلا إذا تم القضاء على ظاهرة الرشوة والاختلاس في أوساط الأعمال والأوساط السياسية،

إن السلطة السياسية قد بذلت مجهودات في محاربة هذه الظاهرة التي تفشت في هياكل الدولة ومؤسساتها (الجمارك، الإدارات المحلية، المؤسسات العمومية...الخ). وذلك من خلال سواء الخطاب السياسي الرسمي (خطابات رئيس الجمهورية خاصة أثناء الحملة الانتخابية وبعدها سنة 2004) وكذا من خلال مختلف الأطر القانونية والتنظيمية التي وضعت للحد من انتشار هذه الظاهرة (مثل قانون إبرام الصفقات العمومية وقانون المالية بخصوص التجارة الخارجية وغيرها). بالمقابل ارتفعت مساحة المواضيع المخصصة لظاهرة الرشوة، وهذا يدل على مساهمة الجريدة في الكشف عن هذه الظاهرة والحديث عن المجهودات المبذولة لمحاربتها في إطار هذه الإصلاحات التي قامت بها السلطة وهو نوع من التأييد لهذه الإصلاحات والتنويه بمدى فعاليتها. فإرتفاع هذه المساحة لا يعني انتشار هذه الظاهرة بل كان الإتجاه فيها إيجابي أي كثرة الحديث عن محاربتها في إطار السياسة الجديدة للسلطات العمومية.

مؤشر المساءلة

وبخصوص عينة البحث الممثلة في جريدة الخبر اليومية فان مؤشر المساءلة قد مثل 11% من مجمل عدد عينة الدراسة وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة قريبة من مؤشر محاربة الفساد، لكن الشيء الملاحظ واللافت للانتباه في هذا المؤشر، هو الغياب شبه تام للمواضيع الخاصة بعنصر المساءلة السياسية 03.08% والظهور المحتشم للمواضيع الخاصة بالمساءلة القانونية مما جعل عنصر المساءلة عن طريق المجتمع المدني تحتل أكبر حجم من هذه المادة حيث تراوحت بين 84% و100% من المواضيع الواردة في المؤشر في بعض الحالات. وركزت المسائلة عن طريق المجتمع المدني على النشاطات المكثفة للجمعيات المهنية وجمعيات حقوق الإنسان و المرأة. وكان للنقابات المستقلة أكبر حجم من مادة هذا العنصر.

مؤشر دولة القانون

إن تحليل مادة هذا المؤشر تدل على أن مجموع الأقسام الثلاثة المكونة له لم تمثل سوى 06.61% من مادة التحليل الخاصة بالحكم الراشد ، وهي بذلك تأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة بعد مفهوم الحكم الراشد، فهي كذلك نسبة ضعيفة باعتبار أهمية هذا المؤشر في موضوع الحكم الراشد. وهذا يعني أن جريدة الخبر لم تولي أهمية كبيرة لهذا المؤشر فإما أن المكلفين بإصدار هذه الجريدة لا يعتبرون سيادة القانون من العناصر المؤثرة في بناء الدولة الحديثة ، أو أنهم لم يجدوا المادة الإعلامية الضرورية لإثارة مثل هذا الموضوع، وهذا مستبعد جدا لأن الأحداث السياسية والاقتصادية في هذه المرحلة تزخر بمادة غزيرة في هذا المجال. بتحليل أقسام هذا المؤشر يلاحظ أن عنصر سيادة القانون ، ورغم ضعف النسبة العامة قد كان أوفر في حجم مادة التحليل حيث احتل المركز الأول ب 43 موضوعا من بين 56 أي بـ 76 % من حجم المادة المخصصة لمؤشر مفهوم الحكم الراشد مما يعني أن موضوع القانون قد نال اهتمام أكبرمن العناصر الأخرى في الجريدة ، وقد يعود هذا التركيز على هذا العنصر الى الأحداث والوقائع التي ميزت هذه الفترة والتي صادفت مجريات الدراسة مما جعل الصحافة تصب تركيزها على موضوع القانون وسيادة القانون واحترام القانون. أما عنصر آليات التطبيق ورغم الضجة التي أثيرت حول موضوع الإصلاحات فأنها لم تحظ باهتمام كبير في أعمدة جريدة الخبر وقد يرجع ذلك إلى البطء الشديد في تجسيد هذه الإصلاحات خلفيات هذه الإصلاحات وجعلها مرتبطة فقط بأمور تقنية وهيئات تنفيذية إدارية بعيدة كل البعد

عن المجتمع دون استشارته أو استشارة ممثليه.

مؤشر التنمية المستدامة

مثل هذا المؤشر نسبة 19.95% من عدد مواضيع الحكم الراشد في عينة الدراسة لجريدة الخبر(169 موضوعا، وبذلك تأتي في المرتبة الثانية. فكان الاهتمام من طرف الجريدة بموضوع التنمية المستدامة أكبر من الإهتمام المخصص لمواضيع دولة القانون والمساءلة، والتي سبق تحليلها في هذه الدراسة.

- إن تحليل هذا المؤشر أي التنمية المستدامة قد أظهر أن هذا التمييز لم يكن اعتباطيا بل هو مقصود. حيث يلاحظ طغيان الاتجاه المعارض في معالجة هذه المواضيع وفيها ما يتجه إلى المعارض بشدة، أي أن الجريدة قد ركزت على إبراز حالة عدم وجود سياسة حكيمة ونظام حكم راشد من خلال هذا المؤشر، بدلا من المؤشرات السابقة لان هذا الأخير لا يمس مباشرة بالنظام السياسي ولا ينتقد السلطة في الأمور التي تتعلق بها بشكل واضح ولا بمسؤولية مباشرة لها في تلك الأوضاع. ما يدعم هذا الاستنتاج النسبة المرتفعة لقسم التنمية المستدامة المتعلقة بالجانب الاجتماعي حيث مثلت أكثر من 70% (117 موضوعا من بين 169) من عدد مواضيع هذا المؤشر ،أما المرتبة الثانية في مؤشر التنمية المستدامة فعادة لعنصر الجانب الاقتصادي بنسبة 23،66% (40 موضوعا من بين 169) وبذلك يمكن القول أن جريدة الخبر قد اهتمت بالجانب الاقتصادي في التنمية المستدامة ،أما التنمية المستدامة في مجال البيئة فإن عدد المواضيع المخصصة لها في جريدة الخبر كان ضعيفة جدا، حيث أنه لم يتجاوز نسبة 01.41% كمعدل عام ،هذه النتائج لا تعني عدم اهتمام الجريدة لوحدها بالتنمية المستدامة في المجال البيئي وإنما يعود أساسا إلى غياب وعي بيئي في أوساط المجتمع وعدم وجود هياكل أو جمعيات أو منظمات المجتمع المدني ذات قوة ونفوذ يمكن أن تساهم في نشر هذا الوعي والدفاع عن قضايا البيئة وإلزام السلطات المعنية بالأخذ بعين الاعتبار المشاكل البيئية في تخطيط المشاريع الاستثمارية وانجاز المنشآت العمرانية حيث لا يكاد يوجد مواضيع خاصة بحماية البيئة تثيرها هذه الجمعيات ولا توجد قضايا تحليل ودراسات علمية تتحدث عن هذا الجانب من التنمية المستدامة.

مؤشر الحريات

مثل هذا المؤشر نسبة 15.70% بمعدل (133 موضوعا). و من خلال تقسيم هذه المعدلات العامة على الأنواع الثلاث من الحريات تظهر الحريات السياسية في

المرتبة الأولى من هذا المؤشر بنسبة 08.37% ويقصد بالحريات السياسية المواضيع التي تعرضت للممارسة الديمقراطية، أي المنافسة السياسية من خلال التعبير عن الآراء والأفكار وتبني المشاريع الحكومية أو رفضها أو انتقادها والمشاركة في الانتخابات ومنها أيضا توفر الإطار التشريعي المنظم لهذه الحريات من خلال النصوص القانونية والتنظيمية الضامنة والمؤكدة على هذه الحريات ولذلك فان هذا النوع قد استحوذ على نصف مساحة هذا المؤشر(68 من 133 موضوعا) ، وهذا يوحي باهتمام الجريدة بهذا الموضوع أي بتأثير النشاط السياسي في المجتمع. من خلال تحليل المعطيات التفصيلية الخاصة بهذه الفئة يلاحظ مايلي

- الملاحضة الأولى أن هذا الاهتمام ليس إلا تعبيرا عن واقع ظرفي يرتبط خاصة بالأحداث السياسية الجارية .

- الملاحظة الثانية هي أن 80% من هذه المواضيع كانت في الاتجاه المحايد. أي أن الجريدة لم تقم في غالب الأحيان إلا بتغطية إخبارية للأحداث (على شكل أخبار وتقارير للنشاطات السياسية) ملتزمة بالحياد وعرض مختلف وجهات النظر السياسية دون التعرض لها بالتعليق أو التحليل أو أخذ مواقف معينة منها. وبذلك فهي أي الجريدة من خلال هذه التغطية المحايدة تسعى للحفاظ على الطابع الإخباري البحت الذي تتبناه والذي تم الإشارة إليه سابقا.أما القسم الثاني من هذه الحريات والمتمثل في الحريات الإعلامية، فقد احتل المرتبة الثانية بعد الحريات السياسية قريبا منها حيث سجل 41,37 % من حجم مؤشر الحريات (55 من 133 موضوعا). وباعتبار أن هذا القسم يخص الوسيلة الإعلامية المدروسة مباشرة وله علاقة مباشر بواقع وممارسة المهنة الإعلامية، فان اتجاه هذه المواضيع كان معارضا مما يعني أن الحرية الإعلامية ضعيفة وتعاني من مشاكل وعراقيل عدة.هذا الموقف الأخير هو الذي برز من خلال تحليل مواضيع هذا المؤشر، حيث أنها تسير في غالبيتها في الاتجاه المعارض المنتقد للواقع الإعلامي وللسياسة الإعلامية المنتهجة من طرف السلطة وطريقة معاملة وسائل الإعلام والتعامل معها سواء كانت عمومية أو مستقلة. القسم الثالث والمتمثل في الحريات الاقتصادية لم يكن لها قسط كبير من المواضيع في عينة الدراسة، فرغم تعدد جوانب هذا القسم من الحريات إلا أن تعرض جريدة الخبر لمثل هذه المواضيع كان محدودا جدا. حيث لم يمثل سوى 07,50% من مجموع حجم مؤشر الحريات(10 من 133 موضوع).

مؤشر إدارة الحكم

بإعتبار أن مؤشر إدارة الحكم من أهم مؤشرات الحكم الراشد فان ظهوره في أعمدة جريدة الخبر كان مميزا ، حيث مثل لوحده نسبة 30,93 % من عدد مواضيع الحكم الراشد (262 موضوع من 847) وهو بذلك يحتل المرتبة الأولى وبفارق كبير على المؤشرات الأخرى. وهذا يدل على أهميته وإعطاء الجريدة له القدر الكافي من المساحة. ومن خلال تحليل الجداول وترتيب النسب يظهر أن قسم الإستقرار السياسي قد مثل أضعف نسبة عامة في هذا المؤشر بـ 04,60 % من مجموع عدد مواضيع الحكم الراشد(39 من 262 موضوع). هذه النسبة الضعيفة حسب تحليل المواضيع لا تعني عدم وجود إستقرار سياسي بل العكس. لأن كثرة المواضيع في هذا القسم لا تكون إلا إذا كانت هناك أحداث ووقائع واضطرابات تهدد هذا الاستقرارالسياسي ولأمني للبلاد كما كان عليه الحال في مرحلة التسعينيان. هذا ما يؤدي إلى الاستنتاج أن الدولة في هذه المرحلة قد تمتعت باستقرار سياسي كبير حيث جرت كل المواعيد الانتخابية في فتراتها المحددة وبشكل سلمي وتم التداول على السلطة بشكل عادي، لم يحدث خلالها اضطرابات أو اهتزازات سياسية أو عسكرية مناهضة للنظام السياسي كما حدث في بداية التسعينات.

كما لم يظهر القسم الثاني من مؤشر إدارة الحكم وهو المشاركة السياسية بشكل كبير في أعمدة الجريدة حيث لم يبلغ هو الآخر نسبة 5% من حجم مواضيع الحكم الراشد ونسبة 15 % من عدد مواضيع هذا المؤشر(41 من 262 موضوع). أما قسم فعالية الحكم فقد تحصل على أكبر نسبة من عدد المواضيع في أعمدة جريدة الخبر خلال فترة الدراسة. حيث أنه سجل 21.48% من عدد مواضيع الحكم الراشد(182من262 موضوع أي أكثر من 69 % من عدد مواضيع الحكم الراشد في هذا المؤشر). وهي نسبة عالية جدا مقارنة بالقسمين الأولين، والدليل على هذه الأهمية أنه مثل أعلى نسبة مقارنة بالمؤشرات الأخرى الخاصة بالحكم الراشد.

ـ من خلال جمع وتحليل هذه المادة وترتيبها حسب الخصائص والمميزات الخاصة بالحكم الراشد فان الدلالة الأولى تتمثل في كون هذا الموضوع يعتبر من أهم المواضيع المتناولة في هذه الجريدة وبنسبة 27.66% من الجريدة حيث تأرجحت هذه النسبة العامة أو المعدل العام خلال سنوات الدراسة بين 21% و35% وهي نسبة تعتبر هامة وكافية إلى حد كبير للدلالة على الدور الذي تلعبه جريدة الخبر في التعبير عن هذا المفهوم أي الحكم الراشد وبطريقة تتماشى وطبيعة الاتجاه الإعلامي

لهذه الوسيلة الإعلامية وسياستها في التعامل مع النظام السياسي باعتبارها تدخل ضمن الإعلام المستقل وكذا في أسلوبها الإعلامي الخاص الذي تعتمده لإيصال مضمون الرسالة الإعلامية ومراعاة طبيعة جمهور القراء واهتماماتهم ووعيهم السياسي.

- أن التعبير عن هذه الرسالة الإعلامية المتعلقة بمفهوم الحكم الراشد وواقع تطبيقه من خلال مؤشراته في الميدان، لم يأت بشكل مباشر حيث أن هذه المادة لا تربط بين المفهوم وبين الصورة الإعلامية المقدمة. فهي لا تقول أن هذا من الحكم الراشد أو أنه يخالف مبادئ الحكم الراشد ولا تشير إلى هذا المفهوم مباشرة بالمصطلح المعروف به والمتداول في هذا الشأن، وعلى القارئ أو المحلل إكتشاف هذه الدلالة والمغزى من خلال طريقة عرض هذه المادة وأسلوب توصيلها والشكل المقدمة فيه.

3- 3- معالجة الحكم الراشد في جريدة الوطن الناطقة بالفرنسية

مثلت المادة الخاصة بموضوع الحكم الراشد في جريدة الوطن اليومية، الناطقة باللغة الفرنسية نسبة هامة جدا خلال فترة الدراسة حيث بلغ معدلها 26,02 % من المادة المطبوعة(1183 موضوعا)، بذلك يمكن القول أن جريدة الوطن من حيث فئة الموضوع قد أعطت أهمية معتبرة لموضوع الحكم الراشد، حيث أن عدد هذه التكرارات قد قاربت ثلث نسبة المادة المطبوعة، وكانت متقاربة جدا خلال كل سنوات الدراسة. وأن نسبة حجم مادة الموضوع سواء كانت بالمقارنة مع النسبة الإجمالية للموضوع خلال سنوات الدراسة أو مع حجم المادة المطبوعة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، فان هذه النسب كانت دائما مرتفعة وفي تزايد مستمر وهذا يدل على الأهمية الكبيرة والمتزايدة المعطاة لموضوع الحكم الراشد في هذه الجريدة والتي سيتم تحليلها، بأكثر تفصيل من خلال المؤشرات الأخرى.

3-3-1- تحليل فئة الموضوع من خلال المؤشرات

مؤشر إدارة الحكم

لقد أظهر تحليل معطيات هذا المؤشر بروز قسم فعالية الحكم حيث مثل لوحده نسبة 67 % من نسبة هذا المؤشر و20 % من مادة موضوع الحكم الراشد ككل، وهي أكبر نسبة على مستوى جميع المؤشرات الأخرى، بل هي أكبر حتى من

المجاميع الجزئية للمؤشرات الأخرى. هذه النسبة العالية في تحليل موضوع الحكم الراشد من خلال فعالية الحكم تتجه في غالبيتها نحو الاتجاه المعارض أو المحايد في بعض الأحيان بينما كانت المواضيع التي تعرضت بنظرة ايجابية للحكم الراشد من خلال هذا المؤشر قليلة نسبيا، وحصل عنصر المشاركة السياسية على نسبة 28.99 % من مجموع مساحة مؤشر إدارة الحكم وحوالي 6 % من مجموع مساحة موضوع الحكم الراشد. وقد إرتكزت النسبة الأكبر خلال سنة 2005. حيث تزامن مع إجراء الانتخابات وتجديد المجالس الشعبية بمختلف أنواعها. وهي الفترة التي يكثر فيها النشاط السياسي للأحزاب وتتوالى التصريحات والوعود الانتخابية والبرامج الحزبية كم تطرح خلالها الأفكار والرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويتم تحليل البرامج والاستراتيجيات التنموية سواء إيجابيا أو سلبيا، ومثل عنصر الإستقرار السياسي نسبة 04.87 من مادة الموضوع خلال فترة الدراسة و نسبة 23.94 % في مؤشر إدارة الحكم ، ولم تسجل أي نسبة خلال السنتين 2003 و2004 من سنوات الدراسة، فانحصرت أكبر نسبة لهذا العنصر في سنة 2005. حيث سجلت 09,66 % من مجموع مادة مؤشر إدارة الحكم خلال السنة ونسبة 40% من مجموع مادة العنصر خلال كل سنوات الدراسة.

مؤشر الحريات

بما أن الصحافة المستقلة من العناصر المعنية مباشرة بقضية الحريات، فإن عنصر الحريات الإعلامية قد حظى باهتمام كبير في صفحات جريدة الوطن خاصة وأن الجريدة منذ وقت طويل، أي منذ إرساء مبادئ الديمقراطية وحرية التعبير تناضل للدفاع عن هذه الحرية و للحفاظ على هذه المكتسبات والتمتع بالحرية الاعلامية والفكرية في التعبير عن آراء وأفكار المجتمع بمختلف شرائحه. كما أنها تسعى من وراء هذه الحرية في لعب دور هام في ترسيخ مبادئ الحكم الراشد القائم على المشاركة والمراقبة والمحاسبة والإنتقاد، وقد سجل هذا المؤشر المرتبة الثانية بنسبة 22.48 % من تكرار الموضوع وهي نسبة تعتبر عالية إذا ما قورنت بالمؤشرات الأخرى، حيث أن الفارق بينها وبين بقية المؤشرات كبير. أما بالنسبة للحريات الاقتصادية فقد أخذت مسارا معاكسا، حيث أنها بدأت منخفضة في السنوات الأولى للدراسة ثم اتجهت نحو الإرتفاع . فسجلت 33.49% كنسبة عامة من مؤشر الحريات ونسبة 07.29% من موضوع الحكم الراشد.و الشيء الملاحض من خلال التحليل هو حصول الحريات الاقتصادية على نسبة تفوق نسبة الحريات السياسية، وهذا ما يؤكد ما سبق ذكره عن الاهتمام المتزايد للجريدة بالجانب الاقتصادي

باعتباره الانعكاس المباشر لإدارة وفعالية الحكم في الجانب السياسي ، فهو يعاني حسب المواضيع المعالجة في الجريدة من ركود كبير. ويعتمد على تمويل أحادي المصدر المتمثل في مدا خيل البترول، وبالتالي تبعية اقتصادية وعدم وجود حرية التسيير والمبادرة سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو الخاص كالمؤسسات الاقتصادية والبنوك والشركات الخدماتية وغيرها.

مؤشر التنمية المستدامة

من خلال تحليل المعطيات، يتبين أن مؤشر التنمية المستدامة كان ممثلا خلال كل سنوات الدراسة وكل الأعداد محل الدراسة بصفة مستمرة ومنتظمة، حيث وصلت النسبة العامة لهذا المؤشر خلال مجموع سنوات الدراسة إلى 15,80% من مادة موضوع الحكم الراشد. وهو بذلك ورغم إرتفاع نسبة تمثيله، بعيدا من حيث الفارق عن مؤشر إدارة الحكم ومؤشر الحريات، خاصة إذا تم التمعن في هذه النسبة التي جاءت مرتفعة في عنصر واحد فقط مثّل أكثر من نصف مساحة هذا المؤشر وهو التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي. لكن الملاحظ خلال تحليل عدد التكرارات الإجمالية للعنصر خلال مجموع سنوات الدراسة فان النسبة كانت في إرتفاع مستمر خلال السنوات الأولى الثلاث 2003، 15% ثم 18% خلال سنة 2004 وأخيرا 25% خلال 2005 ، بعدها إتجهت نحو الانخفاض لكن بفارق أقل حيث لم تنزل تحت18%. هذا الاتجاه خلال السنوات الأخيرة يدل على تحسن الأوضاع في ما يخص التنمية الاجتماعية بالنظر إلى الإتجاه المعارض الذي كان غالبا في هذه المواضيع. حيث أن الانخفاض في نسبة المعالجة لا يعني انخفاض نسبة الاهتمام بطرح هذه القضايا وإنما يوحي باستقرار ملحوظ في هذا المجال ووعي اكبر لدى السلطات المعنية بالتكفل بهذا المجال.

مؤشر دولة القانون

مثل هذا المؤشر أي مؤشر دولة القانون نسبة 10% من موضوع الحكم الراشد وكانت النسب حسب السنوات متذبذبة مثلت فيها سنة 2004 أعلى نسبة بمعدل 17% من مجموع مساحة موضوع الحكم الراشد خلال هذه السنة ونسبة 34% من المؤشر خلال مجموع سنوات الدراسة ، لقد تبين من خلال تحليل معطيات هذا المؤشر أن عنصر سيادة القانون قد مثل أعلى نسبة، حيث سجل أكثر من 50% من مساحة المؤشر، أي أكثر من نصف المساحة. وهذا يبين مدى اهتمام الجريدة بهذا العنصر مقارنة بالعناصر الأخرى باعتباره مرتبط أساسا بالواقع ويمكن قياسه

بالتعرض إلى مدى تطبيق القوانين في أرض الواقع ومدى نجاعة هذه القوانين في ضمان الحقوق وحمايتها من التعسف، وقد تم عرض قضايا هامة مثل التجاوزات والتدخلات من أطراف معينة تعيق تطبيق القانون والضغوطات التي تتعرض لها الهيئة القضائية في أداء مهامها على أكمل وجه.

مؤشر المساءلة

رغم الأهمية التي يحظى بها هذا المؤشر في تحديد معالم الحكم الراشد في الجزائر ودوره في إبراز المجهودات المبذولة سواء من السلطة أو من الصحافة المستقلة في ترسيخ مفهوم الحكم الراشد، إلاّ أنه لم يسجل رتبة هامة. حيث أنه جاء في المركز الخامس بنسبة 08,36% من مجموع تكرارات موضوع الحكم الراشد خلال فترة الدراسة. وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بعنصر واحد من عناصر إدارة الحكم مثلا ، هذا الانخفاض في مستوى حجم مساحة هذا المؤشر تعود حسب تحليل معطيات الجداول ومطابقتها مع معطيات الواقع، إلى ما يلي :

- عدم وجود ديناميكية سياسية وقانونية فعالة تحرك قضية المساءلة، بل ارتكزت أساسا على عنصر المجتمع المدني الذي سجل لوحده 72% من نسبة المؤشر.

- كون قضية المساءلة قد سببت في مشاكل كثيرة للصحافة المستقلة، لأن إثارة مواضيع تمس مباشرة، سواء بمؤسسة من مؤسسات الدولة أو بأشخاص مسئولين أو بأصحاب القرار في الأجهزة الإدارية والسياسية والاقتصادية للنظام السياسي.

مؤشر محاربة الفساد

لم يظهر هذا المؤشر بشكل كبير من خلال تحليل هذا الموضوع في جريدة الوطن و هذا الوضع ليس تقصيرا من الجريدة أو عدم وعيها بأهمية هذا المؤشر و دوره الفعال في تحديد مكانة الحكم الراشد ضمن التحليل ، إن ضعف المادة الإعلامية التي تعالج هذا المؤشر يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة المؤشر نفسه و عدم وجود ميكانيزمات فعالة سياسية و قانونية و اجتماعية تتصدى لهذه الظاهرة . كما أنه لا توجد قوى فعالة في المجتمع المدني ، منظمة و مؤثرة تستطيع لفت الانتباه و تحريض أصحاب القرار على العمل لمحاربة ظاهرة الفساد . هذه الميكانيزمات منها القانونية كقانون مكافحة الفساد و قوانين محاربة الرشوة و الاختلاس في المجال الإداري وقانون إبرام الصفقات في المجال الاقتصادي في محاولة لإضفاء الشفافية في المعاملات الاقتصادية، و قانون الإدلاء بالممتلكات من طرف المسئولين عند توليهم

المناصب العليا ..الخ. كما وجهت الجريدة الانتقاد للتنظيم الإداري البيروقراطي الموروث عن العهد الاشتراكي و الذي يتميز بالتشعب و الثقل في الحركة و لامبالاة المكلفين بالتعامل مع الغير في قضاء المصالح و تفعيل الإجراءات ، مما دفع هؤلاء المتعاملين اللجوء إلى إستعمال الطرق غير الشرعية من رشوة و ابتزاز و تحايل. و تعميم هذه المعاملات في كثير من القطاعات و الهيئات كالجمارك و العمران و إبرام الصفقات و الضرائب و غيرها .لقد ركزت جريدة الوطن في مواضيعها الخاصة بمؤشر محاربة الفساد على عنصر الشفافية باعتبار أن الشفافية هي الوسيلة الأكثر نجاعة للقضاء على هذه الظاهرة فجاءت مساحة هذا العنصر تفوق 50% من مساحة هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة و هي نسبة رغم أنها لا تمثل سوى 3.10% من مادة الموضوع، إلا أنها مقارنة بحجم المؤشر تعتبر هامة. و بالنظر للاتجاه الغالب في هذه المواضيع و هو المعارض ، يتبين أن هذه الكثافة في هذا العنصر لا تعني وجود الشفافية بل بالعكس معظم هذه المواضيع وردت في سياق النقد و التعليق على غياب الشفافية سواء في الجانب السياسي او الاقتصادي وهو ما يوحي بضعف المجهود الذي تبذله السلطة في محاربة الفساد .

3- 4- التحليل المقارن لموضوع الحكم الراشد في جريدتي الخبر والوطن

3- 4- 1 التحليل العام

من خلال تحليل الجداول االخاصة بالمقارنة بين جريدتي الخبر و الوطن من حيث فئة الموضوع. يتبين أن عدد تكرار موضوع الحكم الراشد في جريدة الوطن يفوق عدد التكرار في جريدة الخبر. فقد سجل حجم الموضوع في جريدة الوطن نسبة 26% من المادة المطبوعة بينما سجل في جريدة الخبر حجم نسبته 20% من المادة المطبوعة. وهي تمثل فارق معتبر 06% إذا تم مقارنة المادة المطبوعة بمادة الجريدة حيث كان الفارق 2% فقط، هذا يعني أن إرتفاع المادة المطبوعة في كل من الجريدتين مقارنة بمادة الجريدة كان متزامنا تقريبا، لكن هذا التزامن كان بوتيرة أسرع وبفارق أكبر في جريدة الوطن.أما بخصوص مادة موضوع الحكم الراشد فالتباين كان أكثر وضوحا من التباين في المادة المطبوعة خلال سنوات الدراسة. وذلك لصالح جريدة الوطن بفارق يتراوح بين 2% و9 % .

3- 4- 2- مقارنة فئة الموضوع في جريدتي الخبر والوطن

التحليل المقارن من خلال المؤشرات بين جريدة الخبر وجريدة الوطن

الملاحظة الأولى في هذه المرحلة من تحليل فئة الموضوع، تتمثل في نسبة الفارق بين حجم تكرار المادة الكلية للجريدتين، حيث تمثل جريدة الوطن نسبة 55.12 % من عدد التكرار الكلي لموضوع الحكم الراشد ، بينما تمثل نسبة هذا الموضوع في جريدة الخبر 42.20 % أي بفارق 14,60 % لصالح جريدة الوطن. ويبين تحليل الجداول هذا الفارق حسب مؤشرات موضوع الحكم الراشد . حيث أن هذه نسبة الضهور كانت لصالح جريدة الوطن في (04) خمس مؤشرات ، بينما فاقت هذه النسبة في جريدة الخبر في مؤشرين هما مؤشر محاربة الفساد ومؤشر التنمية المستدامة.و لتحليل هذا التفاوت يجب معالجة هذه الفروق حسب معدلين: معدل عدد التكرارات الكلية في كلا الجريدتين في كل مؤشر ومعدل نسبة المؤشر حسب عدد التكرارت الكلية للموضوع، حتى تظهر الفروق بشكل واضح ويتم تحديد التفاوت بشكل دقيق فيما يخص معدل عدد التكرارات الكلية في كلا الجريدتين والخاصة بكل مؤشر.

يتضح أن أعلى فارق بين الجريدتين يتمثل في مؤشر دولة القانون حيث بلغ 38.79% لصالح جريد ة الوطن. وهذا يعني أن جريدة الوطن إهتمت أكثر من جريدة الخبر بمؤشر دولة القانون بمعدل فارق يفوق الثلث وكانت النسبة الأكبر لهذا الفارق في عنصر حقوق الإنسان حيث بلغت 80% وهو فارق كبير جدا يدل على هذا الاهتمام من جريدة الوطن والإغفال من جريدة الخبر فقد كانت النسبة ضعيفة في بعض السنوات و منعدمة في سنوات أخرى، بينما كانت مكثفة في جريدة الوطن ومنتشرة بشكل متوازن من خلال كل سنوات الدراسة، متبوعة بعنصر الإصلاحات القانونية 48% لصالح جريدة الوطن وأخيرا عنصر فعالية القانون بفارق 19%. ويأتي مؤشر الحريات بأكبر فارق بين الجريدتين حيث بلغ 29.84% لصالح جريدة الوطن ما يمثل ضعف المادة تقريبا. و بذلك يمكن القول أن مؤشر الحريات في موضوع الحكم الراشد قد أخذ حيزا كبيرا في جريدة الوطن عكس جريدة الخبر. وقد برز هذا الفارق خاصة في عنصر الحريات الاقتصادية حيث قارب 80% لصالح جريدة الوطن و ذلك بسبب ضعف الضهور الشديد لهذا العنصر في جريدة الخبر وإنعدامه في بعض الحالات بحيث لم تمثل سوى 10% من إجمالي مادة هذا العنصر في كلا الجريدتين. و يعود هذا الفارق الشاسع خصوصا لتبني جريدة الوطن معالجة

هذا العنصر عن طريق الدراسات و التحليلات التي يقدمها الخبراء و المتخصصون في المجال الاقتصادي ، كما أنها تعرضت لبحث عدة ملفات اقتصادية هامة من خلال التحقيقات ، الشيء الذي لم يعد يظهر في جريدة الخبر بل اكتفت هذه الأخيرة بالأخبار المتعلقة بهذا العنصر دون تحليلها أو تقديم مشاركة سواء داخلية من هيئة التحرير أو خارجية من طرف المساهمين .

- يأتي مؤشر إدارة الحكم في المرتبة الثالثة من حيث الفارق في عدد التكرار لموضوع الحكم الراشد في كلا الجريدتين والذي مثل أكبر حجم للمادة في كل من جريدة الوطن و الخبر بـ 32.17% في جريدة الخبر و34% في جريدة الوطن. أي ثلث مساحة الموضوع في كل جريدة.فمن حيث الإهتمام بالمؤشر كان المجهود متقارب في كلا الجريدتين، لكن الفرق من حيث المادة الكلية كان لصالح جريدة الوطن بـ 17.97%. وهو لا يعتبر فارق كبير إذا أخذ بعين الاعتبار الفارق بين الجريدتين في موضوع الحكم الراشد حيث يقارب 18% هذا الفارق تجلى أكثر في عنصر إستقرار الحكم و المشاركة السياسية حيث بلغ في العنصر الأول 18% و 25 % في العنصر الثاني، بينما كان ضئيلا في عنصر فعالية الحكم بفارق 13.33% دائما لصالح جريدة الوطن .

هذا يدل على أن الإهتمام بعنصر فعالية الحكم كان لدى الجريدتين بشكل كبير لأنه العنصر الأساسي في مؤشر إدارة الحكم بينما انخفض هذا الاهتمام لدى جريدة الخبر في عنصر الإستقرار السياسي و المشاركة السياسية ، أين كان لجريدة الوطن أكثر تواجد، و هذا دائما بسبب أنواع المعالجة و أشكالها التي أتبعتها هذه الأخيرة في تحليل هذه المواضيع .

- أما المرتبة الخامسة من حيث الفارق فكانت لمؤشر محاربة الفساد و على عكس المؤشرات السابقة فان الفارق في هذا المؤشر كان لصالح جريدة الخبر بنسبة 14.6 % ،مع العلم أن جريدة الوطن تفوق من حيث حجم مادة موضوع الحكم الراشد جريدة الخبر بنسبة 17 % كما سبق ذكره. و هذا يعني أن فارق 14% يعتبر كبيرا خاصة في هذا المؤشر الذي من خلاله يظهر موقف الجريدة و اتجاهها.

الخاتمة

من خلال تحليل المعطيات الخاصة بموضوع الحكم الراشد، تم الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة و التأكيد على الدور الإيجابي الذي لعبته ومازالت تلعبه الصحافة المستقلة في ترسيخ الحكم الراشد سواء كانت ناطقة بالعربية أو بالفرنسية، وذلك رغم اختلاف مستويات هذا الدور ودرجاته وإتجاهاته، وكذا اختلاف أشكاله وأسلوبه. وتم كذلك الإجابة على التساؤلات المطروحة عل النجو التالي :

تحاول الصحافة المستقلة في رفع مستوى الوعي السياسي والإجتماعي لدى الجمهور من جهة والطبقة السياسية من جهة أخرى وتربطها بهما علاقة تأثير وتأثر تختلف في مستوياتها ودرجاتها واتجاهاتها بإختلاف نوعية و شكل المعالجة موضوع الحكم الراشد

تتسعى الصحافة المستقلة إلى لعب دورا هاما وأساسيا في عملية ترشيد الحكم من خلال تعرضها أكثر للمؤشرات السياسية المتعلقة بالديمقراطية وفعالية الحكم.

كان التعرض لموضوع الحكم الراشد في الصحافة المستقلة في الاتجاهين الإيجابي والسلبي ولكن هذا الأخير كان أكثر بروزا في هذه المعالجة بسبب وجود عدد كبير من الدلالات في مختلف مؤشرات الحكم الراشد التي تساند هذا الاتجاه وخاصة في جريدة الوطن.

كانت الصحافة المستقلة الناطقة بالفرنسية أكثر تعرضا لموضوع الحكم الراشد من الصحافة الناطقة بالعربية

أظهرت عملية التحليل فروقا وتباينا في مستوى المعالجة الإعلامية وشكلها وإتجاهها لموضوع الحكم الراشد بين جريدة الخبر وجريدة الوطن

المراجع الببليوغرافية

- إبراهيم إمام،**الإعلام والاتصال الجماهيري**،القاهرة،المكتبة الأنجلومصرية 1975.

- زهير إحدادن ، **مدخل لعلوم الإعلام و الاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1990

- زهير إحدادن، **الصحافة المكتوبة في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1995

- ريتشاردين و آخرون، **تحليل مضمون الإعلام** ، ترجمة محمد ناجي الجوهر، قادسية للنشر، إربد، الأردن، 1992 .

- طعيمة رشدي، **تحليل المحتوى في العلوم الانسانية**، دار الفكر، القاهرة، 1987.

- طارق خور، **جرائم الصحافة** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2008

- عواطف عبد الرحمن و آخرون، **تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع،القاهرة، 1982 .

- عبد الحميد محمد، **تحليل المضمون**، عالم الكتب، القاهرة ، 1983 .

- عبد الحميد محمد، **نظريات الاعلام واتجاهات التاثير**، عالم الكتب، القاهرة، 1997.

- نبيل صقر ، **جرائم الصحافة في التشريع الجزائري** ، الجزائر ، دار الهدى، 2007

- التقارير

RSF Reporters Without Borders Press Freedom Index http://www.rsf.org

- وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية افريقية (نيباد) **http:/www. nepad.org**

- تقارير منظمةالتنمية والتعاون الإقتصادي **http://www.OC.DE**

- تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **Pnud. http://www.PNUD**

- تقارير البنك العالمي **http://www.world bank.org/CDE**

- **http://www.transparency.org**: تقرير الفساد العالمي منظمة الشفافية الدولية 2003/ 2004 /2005/2006الموقع على الانترنيت

2- المراجع الببليوغرافية بالفرنسية

- Ali Sedjari « **Elites, gouvernance et gestion du changement** » harmattan ; Paris , 2002 .

- Brahim Brahimi « **Le pouvoir , la presse et les droits de l'homme en Algérie** », Ed .Marinoor , Alger , 1997 .

- Cayrol Roland « **Médias et démocratie; la dérive** », P.S.P(presse de science politique) , Paris , 1997 .

- Carlos Melanie « **Démocratie et gouvernance mondiale** » Kharthala, UNESCO, Paris , 2003

- Chalabi El Hadi « **La presse Algérienne, au dessus de tout soupçon** », Alger, I.N.A-YAS , 1999.

- Daniel Kauffman et Al , «**Les indicateur de bonne gouvernance pour 1996 -2002** », Bank mondial , Mai 2003.

- Guy Hermet «**La gouvernance: un concept et ses applications** » Khartala , Paris , 2005 .

- Gaudin Jean Pierre « **Pourquoi la gouvernance** », Presse de la Fondation national des sciences politique , Paris, 2002.

- Mihoubi Salah « **Le Nepad , une chance pour l'Afrique** » O.P.U , Alger , 2005.

- Rachid Naili & Adel Sayed « **Les Milliardaires Algérien** » Alger , Ed Lalla Sakina , 2000.

- Rebah M'hamed « **La presse Algérienne Journal d'un défi**» Chihab édition , Alger , 2002

- Raffarin , Jean Pierre « **Pour une nouvelle Gouvernance** » L'archipel, Paris , 2002

- Rocca Jean Louis « **La corruption** » , Syros ,Paris , 1993 .

- Rodriges Jean « **Démocratie et déroulement en Afrique face au libéralisme** » , L'armattan , Paris , 2001

- Lequin Marie « **Ecotourisme et gouvernance participative** » Presse universitaire du Québec , Québec , 2001.